الإنفاق العسكرى والتنمية الإقتصادية

الدكتور / مدحت محمد العقاد

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة الزقازيق

مقـــدمة

تنطوى عملية التنمية الاقتصادية على تعبئة وإعادة توزيع للموارد الاقتصادية بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى لتحقيق معدلات مرتفعة ومستمرة فى مستوى الدخل مع الأخذ فى الاعتبار تحقيق توزيع أفضل لهذا الدخل بين المواطنين .

ومشكلة ندرة الموارد الاقتصادية تقتضى بالانفاق العام بصفة عامة والانفاق العسكرى الذى نحن بصدده فى هذا المقام أن يكون مرشدا ، والترشيد لايعنى تخفيض هذا الانفاق وإنما يعنى حجم الانفاق الأمثل الذى يوفر الأمن والاستقرار المطلوبين وبشكل أدنى عبء على الاقتصاد القومى ، ويتصل بهذه المشكلة جزئيات هامة وهى :

• النسبة المثلى للمزج بين الرجال والسلاح التى توفر أعلى قدر من الكفاءة القتالية .

• كيفية توزيع الموارد المتوفرة لقطاع الدفاع بين مختلف الأسلحة الجوية والبرية والبحرية بشكل يؤدى إلى أعلى إنتاجية ممكنة لهـذه الأسلحة .

• التوفيق بين أهداف سطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهداف الانفاق العسكرى على ضوء الموارد الاقتصادية المتاحة .

ولا خلاف على أن نفقات الدفاع والتسلح لاغنى عنها فتوفير الأمن الداخلى والحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من الأمور الأساسية لأى مجتمع ، فلكى تدور عجلة الإنتاج لابد من توفر استقرار داخلى يتيح لمختلف القوى الانتاجية

أن تعمل بأقصى طاقة إنتاجية ، غير أن المشكلة هى تحديد النفقة العسكرية المثلى في ضوء الظروف المحلية والدولية .

فاذا ما قمنا بتطبيق مبادىء النظرية الاقتصادية على الانفاق العسكرى فإننا نستطيع القول أن هناك نفقة بديلة لابد من أخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن أعباء الانفاق العسكرى ، وهذه النفقة البديلة تساوى قيمة السلع والخدمات المدنية التى يمكن إنتاجها فيما لو وجهت الموارد من مجال الانفاق العسكرى إلى مجالات أخرى غير عسكرية ، ويمكن أن يتم احتساب نفقة الفرصة البديلة على أساس المبالغ المعتمدة لقطاع الدفاع ثم يطرح منها الحجم الأمثل لنفقات الدفاع التى توفر سلامة وأمن المجتمع والباقى يمثل العبء الذى يقع على الاقتصاد القومى . ومع تسليمنا بصعوبة تحديد الحجم الأمثل لنفقات الدفاع . فإن هذا المؤشر يكون مفيدا فى الحالات التى يكون فيها الفرق شاسعا فى هذه النفقات بين دولتين مختلفى الظروف كاسرائيل وسويسرا .

وبالرغم من خطورة المشكلة محل البحث إلا أن المشاهد هو التوسع فى الانفاق العسكرى على مستوى العالم سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية . فقد ذكر التقرير السنوى للوكالة الأمريكية للرقابة على الأسلحة ونزع السلاح أن حجم الإنفاق العالمى على التسلح خلال عام ١٩٨٦ وصل إلى ٩٠٠ مليار دولار بزيادة قدرها ١٠٠ مليار دولار عن عام ١٩٨٥ .

وذكر نفس التقرير أنه بالرغم من أن القوتين العظمتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يمثلان أقل من ١١ ٪ من عدد سكان العالم إلا أن حجم إنفاقهما العسكرى يصل إلى ٦٠ ٪ من الإنفاق العالمى . كما أنهما تقومان

بأكثر من ٨٠ ٪ من الأبحاث العسكرية وتفتجان نحو ٩٧ ٪ من الصواريخ والقنابل النووية .

وأوضح نفس التقرير أن السعودية تأتى فى مقدمة دول العالم الاخرى فى مجال نفقاتها العسكرية متقدمة بذلك على كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية والصين(١) .

والطرف الذى يضار كثيرا من هذا كله هو اقتصاديات البلدان النامية . فيما بين عامى ١٩٧٥ - ١٩٨٥ كانت واردات هذه البلدان من الأسلحة تمثل ٤٠ ٪ من ديونها المتزايدة . وقد زاد الانفاق العسكرى لتلك البلدان ستة أضعاف منذ الستينات . كما زادت البطالة فيها ثمانية أضعاف خلال نفس الفترة .

وفى الوقت الذى تمثل فيه النفقة العسكرية للدول المتقدمة ٤ر٥ ٪ من إجمالى ناتجها القومى . بينما تبلغ مساعداتها الدول النامية ٣٠ر٠ ٪(٢) .

الآثار الاقتصادية للانفاق العسكرى :

والانفاق العسكرى إلى جانب آثاره الاستراتيجية والدفاعية له آثار إقتصادية تتعاظم حدتها لاسيما فى الدول النامية . فالموارد نادرة . وقد تكون تكلفة الفرصة البديلة لهذا الانفاق فى كثير من البلدان مرتفعة : ولقد ثار جدل كبير حول طبيعة الآثار الاقتصادية للنفقات العسكرية . غير أنه لا يوجد اتفاق على طبيعة هذه الآثار ولا مداها . ولا يعدو ما يقال عن ملاحظات عامة عن طبيعة هذه النفقات وآثارها .

وفى معرض الحديث عن الآثار الاقتصادية للانفاق العسكرى لابد من تقسيم هذا الإنفاق على مكوناته المختلفة ، حيث أن الأثر الاقتصادى يختلف باختلاف هذا المكون ، والأثر الاجمالى الكلى يتوقف على أوزان هذه المكونات فى الإنفاق العسكرى .

ويقسم هذا الإنفاق إلى الأقسام التالية :

١ — النفقات التى تدفع إلى أفراد الجيش العامل على شكل رواتب وأجور ومخصصات .

٢ — النفقات التى تدفع لشراء وإنتاج الأسلحة والمعدات وقطع الغيار والذخيرة والملابس والأغذية وغيرها من السلع التى يحتاجها الجيش .

٣ — نفقات التشغيل والصيانة وتتألف من مرتبات وأجور غير العسكريين الذين يديرون الوكالات المدنية للدفاع ونفقات المعدات والأسلحة والمبانى وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية .

٤ — نفقات البحث والتطوير التى تنفق عادة على اختبار الأسلحة وتطويرها وهذه النفقات تزيد من حجم دورة الدخل فى الاقتصاد حيث تخلق قوة شرائية جديدة للقطاعات التى لها علاقة بأمور الدفاع والقوات المسلحة على شكل أجور وأرباح .

والإنفاق العسكرى يساهم فى تدعيم الإنتاج المدنى ، وبذلك يعتبر فى مجالات متعددة إنفاقاً إيجابياً يدعم التنمية الاقتصادية وعلى سبيل المثال فى المجالات التالية :

١ — بناء الطرق والموانى والمطارات وشبكة المواصلات بمختلف أنواعها لخدمة الأهداف العسكرية والتى يمكن أن يستفيد منها القطاع المدنى حاليا فى وقت لاحق .

٢ - توفير التعليم المهنى وتدريب أفراد القوات المسلحة على بعض المهارات التى يمكن للانتاج المدنى أن يستفيد منها عند خروج هؤلاء الأفراد وانخراطهم فى سلك القوى العاملة .

٣ - وسائل البحث والتطوير التى يوفرها القطاع العسكرى لتحسين نوعية أسلحته ومعداته والتى يمكن لبعض المصانع التى تنتج سلعا مدنية الاستفادة منها .

٤ - إمكانية الاستفادة من بعض المصانع الحربية فى إنتاج السلع المدنية دون الحاجة إلى احداث تعديلات مكلفة فى تصميم وآلات هذه المصانع ، وقد أكدت ذلك تجربة العديد من الدول ومن بينها مصر .

٥ - تشغيل القوات المسلحة فى المشاريع الإنشائية والاستفادة من سبرة سلاح المهندسين وغيره من القطاعات الفنية فى بناء الكبارى واستصلاح الأراضى .

والنقد الرئيسى الذى يوجه إلى الإنفاق العسكرى أن مخصصاته تقلل من الموارد التى توجه للتنمية خاصة وأن بنوده لا تخضع للتحليل والمراقبة مثل عناصر الإنفاق الأخرى .

كذلك فإن نسبة الاستيراد المرتفعة لهذا النوع من الإنفاق تسبب أعباء بالنسبة لميزان المدفوعات ، وإذا ما قامت الدولة بتمويل هذه الواردات بقروض أجنبية فإنها تضيف إلى عبء الدين العام الخارجى المتزايد .

أما عن الآثار التى يعتبرها البعض ميزة وتتمثل فى نقل التكنولوجيا الحديثة فإن البعض الآخر يعتبرها من الآثار السلبية ذلك أن نقل التكنولوجيا يكون فى المعدات العسكرية والقطاع العسكرى وأغلبها لا يستخدم فى القطاع المدنى ، ولذا فإن الكوادر الفنية التى تتعامل مع هذه المعدات لا يمكن اعتبارها من الكوادر الفنية المدنية التى تضيف إلى القطاع المدنى .

وتنعكس الآثار الاقتصادية السلبية للنفقات العسكرية ، إذا لم تكن في حجمها المناسب في شكل انخفاض في معدل الاستثمار وانخفاض في مستوى الإنتاجية وعجز متزايد في ميزان المدفوعات وعجز في الموازنة العامة للدولة وارتفاع في معدلات التضخم .

الانفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية :

شغل موضوع الآثار الإيجابية والسلبية للانفاق العسكرى عدداً كبيراً من المفكرين ، وبحثوا في هذه الآثار على التنمية الاقتصادية ، والحقيقة أن التعميمات في هذا المجال قد تكون غير صحيحة ، فالعلاقات التي تكون صحيحة بالنسبة لدولة واحدة في فترة معينة قد لا تكون صحيحة بالنسبة لدولة أخرى أو حتى بالنسبة لدولة واحدة في مرحلة مختلفة من الزمن .

وفي الدراسة التي قام بها أميل بنوا لوكالة الرقابة على السلاح ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة (ACDA) وفرت الإحصاءات التي تدعم مناقشات الفريق الذي يجد علاقة إيجابية بين الإنفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال علاقة متبادلة إيجابية بين عبء الدفاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) دعمته أربع وأربعون دولة نامية ما بين سنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٥ ، ومعدلها في التنمية الاقتصادية .

والنقد الأساسي الموجه إلى هذه الدراسة أن التناسب الطردي بين الإنفاق العسكرى والتنمية الإقتصادية لا يقيم علاقة سببية بين الاثنين ، فقد تكون الفترة محل الدراسة قد صاحبها مساعدات أجنبية واسعة أدت إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية (٣) .

وكجزء من مشروع بحث الأمم المتحدة عن نزع السلاح والتنمية قام ، معهد ماساشيش للتكنولوجيا (MIT) فى أوائل الثمانيات بدراسة عن طريق أخذ عينة من تسع وستين دولة نامية فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ وقد وجد أن معدلات مرتفعة للانفاق العسكرى كانت متزامنة مع معدلات منخفضة للتنمية الاقتصادية (٤) .

١ — الانفاق العسكرى كشكل للانفاق العام :

لاشك أن تأثير الانفاق العام يمكن معرفة آثاره من خلال مضاعف الانفاق العام مع الأخذ فى الاعتبار نوع هذا الانفاق وشكله ، وبالمثل فإن آثار الانفاق العام المتصل بالقوات المسلحة — كما ذكرنا سابقا — لا يمكن تحديده إلا من خلال معرفة نوعية هذا الانفاق سواء أكان انفاقا على الأجور والمرتبات أو شراء الأدوات المكتبية أو السلع التموينية ، وبالطبع فإن هذا الانفاق سيختلف تأثيره عن الانفاق الموجه للسيارات أو السفن أو الطائرات ، وبالتالى فإن تحليل نوع واحد من هذا الانفاق ليس كافيا لمعرفة الآثار الإيجابية والسلبية للانفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية .

ويمكن تبين أثر الانفاق العسكرى الإيجابى على دولة ذات طاقة إنتاجية فائضة يتمثل فى زيادة الطلب الكلى كأى بند من بنود الانفاق العام يمكن حدوثه ، يعمم البعض هذا الأثر على بعض الدول النامية فى أن الانفاق العسكرى له نفس التأثير على التنمية الاقتصادية ، وذلك فيما يتعلق بالهند فقد كانت سياسة الحكومة المتعلقة بالإصدار النقدى المقيد بين سنوات ١٩٥٠ و ١٩٦١ أسهمت فى النمو البطىء للاقتصاد الهندى ، ثم كانت الحرب مع الصين فى عام ١٩٦٢ والتى أدت إلى تحقيق عجز فى الموازنة وكانت نتيجة ذلك

كما شرح أمل بنوا ، زيادة معدل التنمية فى الهند من خلال تأثير الطلب الكلى (٥) .

والانفاق العسكرى شأنه شأن أى انفاق عام إذا لم يصاحبه إجراءات ملائمه تصحيحية يمكن أن يسبب درجة ما من التضخم بسبب التأثيرات الذى يسببها هذا الانفاق على الأجور والأسعار ، فى الهند مثلا فإن تأثيرات هذا الانفاق العسكرى فى منتصف السبعينات كانت السبب المباشر للتضخم بالإضافة إلى التأثيرات التى حدثت فى الأجور فى القطاع المدنى عن طريق مستويات أعلى للانفاق العسكرى .

أما القول بأن الانفاق العسكرى له دور فى التخفيف من الاتجاه الانكماشى للاقتصاد القومى ، فأنه لايوجد فى الواقع التطبيقى مايؤيد ذلك ولا سيما للدول النامية (٦) .

٢ ـ الانفاق العسكرى وامتصاص الطاقة الاستيرادية :

لاشك أن الطاقة الإستيرادية للدول النامية والتى توجه للتصنيع والتنمية تتأثر تأثيرا كبيرا بإستيراد المعدات والتكنولوجيا العسكرية ، وإذا ما أخذنا مقياسا لقياس عبء الواردات العسكرية فإنه سيكون حجم السلع الأساسية اللازمة للتصنيع على نطاق واسع والمصنعة دوليا تحت بند آلات ومعدات نقل لهذه السلع الرأسمالية يمكن أن تؤخذ كمقياس لنسبة التكنولوجيا المستوردة إلى إجمالى الواردات ، فى كثير من الأحيان فى دول مثل إسرائيل والهند والباكستان وكوريا الجنوبية والشمالية ومصر ، فإن جزءا كبيرا من الواردات من هذا النوع يوجه إلى الأنشطة العسكرية .

جدول رقم (١)(٧)
استيراد السلع الهندسية والتسليح

البلد	السنة	الواردات من السلع الهندسية بالمليون دور	الواردات من الأسلحة بالمليون دولار	نسبة الواردات من الأسلحة إلى الواردات الهندسية
إسرائيل	١٩٧٠	٤٤٨	٢٣٢	٥٢
	١٩٧٥	١١٧٠	٧٢٥	٦٢
	١٩٨٠	١٥٩٧	٨٢٥	٥٢
الهند	١٩٧٠	٥٩٥	١٠٠	١٧
	١٩٨٥	١٢٨١	١٧٠	١٣
	١٩٨٠	٢٦٣٨	٧٢٥	٢٧
البرازيل	١٩٧٠	٩٨١	٢١	٢
	١٩٨٥	٣٩١١	١٠٠	٣
	١٩٨٠	٤٦٣٤	١٣٠	٣
يوجوسلافيا	١٩٧٠	١٠٥٠	٢	٠
	١٩٧٥	٢٧٢٦	١٤٠	٥
	١٩٨٠	٤٤٢٠	١٨٠	٤
كوريا	١٩٧٠	٥٣٠	١٥٠	٢٨
الجنوبية	١٩٧٥	١٧٨٧	١٩٠	١١
	١٩٨٠	٤١٨٤	٤٨٠	١١
مصر	١٩٧٠	٤٩٦٠	٦٤٦	١٣٠
	١٩٧٥	١٢٣٤	٣٥٠	٢٨
	١٩٨٠	٣٧٨٣	٥٠٠	١٣
باكستان	١٩٧٠	٤١٧	٦٠	١٤
	١٩٧٥	٦٢٧	١٠٠	١٦
	١٩٨٠	١٥٥٩	٢٨٠	١٨

٣ ـ الانفاق العسكرى والانتاج الحربى والتصدير :

لاشك أن التصنيع الحربى له مايبرره ، فهو يقلل اعتماد الدولة على الواردات من الأسلحة وهى مسأله ذات أهمية كبرى على مستوى الأمن القومى والسيادة ، كما أن الانتاج الحربى يؤكد السيادة الإقليمية مثل مصر بالنسبة للوطن العربى ، والبرازيل فى امريكا اللاتينية ، والهند فى جنوب شرق آسيا .

وتحتاج صناعة الأسلحة فى الدول النامية إلى قاعدة صناعية ضخمة وأبحاث متطورة باستمرار وهو مالا يستطيع عليه قدرات تلك الدول ولذلك تلجأ إلى الحصول على ترخيص من الشركات العالمية أو أن هـــذه الشركات تقيم عندها خطوطا للانتاج .

ويرغم أن هناك ارتباطا بين الإنتاج الحربى الدول النامية وواردأتها من الأسلحة وقطع الغيار اللازمة لهذا التصنيع ، إلا أن هذا الإرتباط يزيد وينقص تبعا لمدى كفاية هـذا الإنتاج لحاجة صادراتها وايضا لقدرتها على الأكتفاء الذاتى ، وظروفها العسكرية والدولية وهو ما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٢)(٨)
الواردات من السلاح للدول الرئيسية المنتجة للأسلحة

البلد	الترتيب فى إنتاج السلاح	الواردات من الأسلحة بالمليون دولار ١٩٧٦ - ١٩٨٠	الترتيب فى الواردات من الأسلحة
إسرائيل	١	٤٣٠٠	٦
الهند	٢	٢٨٠٠	٧
البرازيل	٣	٨٠٠	٢٥
يوجوفسلايا	٤	٦٥٠	٢٣
جنوب أفريقيا	٥	٤٦٠	٤٠
الأرجنتين	٦	١١٠٠	١٧
تايوان	٧	١٢٠٠	١٦
كوريا الجنوبية	٨	٢٢٠٠	١٠
الفلبين	٩	٢٨٠	٤٦
تركيا	١٠	١١٠٠	٢٠
أندونسيا	١١	٨٢٥	٢٤
مصر	١٢	١٩٠٠	١٢
كوريا الشمالية	١٣	٥٢٥	٣٨
باكستان	١٤	١١٠٠	٢١
سنغافورة	١٥	٢٥٠	٤٨

ومن الدول الناجحة فى المجال الإنتاج الحربى والتصدير البرازيل التى تصدر ٤٦ ٪ من الأسلحة التى تبيعها الدول النامية المصدرة للسلاح ، وكذلك إسرائيل التى تصدر أسلحتها إلى ٣٢ دولة .

جـدول رقـم ٣ (٩)

صادرات اسرائيل من الأسلحة بالمليون دولار

السنة	الواردات من الأسلحة	الصادرات الكلية	الصادرات من الأسلحة	نسبة الصادرات من الأسلحة إلى الصادرات الكلية
١٩٧٣	٢٣٠	٨٣١	٦٠	٧ر٢
١٩٧٤	٩٥٠	١١٨٤	٨٠	٦ر٨
١٩٧٥	٧٢٥	١٣٣٦	١١٠	٨ر٢
١٩٧٩	٩٧٥	١٦١٥	٢٣٠	١٤ر٢
١٩٧٧	١١٠٠	١٩٨٥	٣٨٠	١٩ر١
١٩٧٨	٩٢٥	٢٤٤٤	٤٥٠	١٨ر٤
١٩٧٩	٥٢٥	٣١٢٧	٦٠٠	١٩ر٢
١٩٨٠	٨٢٥	٣٩٢٢	١٠٠٠	٢٥ر٥

الإنفاق العسكرى فى مصر:

كثر الحديث عن الإنفاق العسكرى فى مصر ، من إقتصاديين وعسكرين ، ووصل الحديث إلى ذروته ومصر تواجه أزمة إقتصادية حقيقية تتمثل فى إنخفاض عائدتها من العملات الأجنبية من المصادر المختلفة والجدول التالى يبين هذه الحقيقة .

جدول رقم (٤)(١٠)

عائدات مصر من العملة الأجنبية بالمليار دولار

مصادر العائد	السنوات ١٩٨٥	السنوات ١٩٨٦
تحويلات العاملين بالخارج	٣ر٣	٢ر٢
صادرات البترول	٢ر٦	١ر٢
الصادرات الأخرى	٢ر١	٢ر٠
عائد قناة السويس	١ر٠	٠ر٩
السياحة	٠ر٦	٠ر٣
	ـــــ	ـــــ
	٩ر٦	٦ر٦

وفى ذات الوقت يتزايد عبء الدين العام الخارجى بشقيه المدنى والعسكرى. وتزداد أعباء خدمته كما هو مبين بالجدول التالى :

جدول رقم (٩) (١١)

عبء الدين العام الخارجى بالمليار دولار

السنوات	٧٩ – ١٩٨٢ فى المتوسط	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الرقم الاجمالى للدين	١ر٢١	٧ر٢٧	٠ر٣١	٥ر٣٤
ديون مدنية	٥ر١٦	٣ر٢٠	٥ر٢٢	٣ر٢٥
ديون عسكرية	٦ر٤	٤ر٧	٥ر٨	٢ر٩
الرقم الاجمالى لخدمة الدين	٠ر٢	٢ر٣	٣ر٣	٣ر٣
الأصل	٢ر١	٩ر١	٩ر١	٧ر١
الفوائد	٨ر٠	٣ر١	٤ر١	٦ر١

ويتفاقم عبء الدين العام الخارجى مع ظاهرة عدم النمو الكمى الصادرات المصرية خلال السنوات المختلفة . فالزيادة النقدية فى حجم الصادرات كانت ترجع أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول العالمية والتى تمثل الجزء الأكبر من الصادرات المصرية . وإلى زيادة الايرادات من تحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة . إلا أن هذه الايرادات قد انخفضت كثيرا فى السنة الأخيرة . ومن جهة أخرى فإن الواردات قد تزايدت تزايداً كبيرا كما وقيمة .

وقد بدأت اتجاهات زيادة الانفاق العسكرى مع بداية الستينات . مع بداية الخطة الخمسية الأولى . فلقد حققت الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦٥ زيادة فى الدخل المحلى الاجمالى مقدارها ٣٧ ٪ أى بمعدل سنوى مركب يزيد على ٦ ٪ وكان من المتوقع طبقا للخطة أن يزيد الانفاق العسكرى بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪ خلال فترة الخطة أى أقل من نسبة زيادة الدخل . إلا أن المسحوبات الفعلية للقوات المسلحة خلال السنوات الخمس ارتفعت بنسبة ٢١٠٪ أى أن النمو فى الانفاق العسكرى ارتفع بمعدل يقترب من ستة أضعاف النمو فى الدخل الاصلى مما أحدث ضغطا شديدا على الاقتصاد المصرى مع تزايد حجم الاقتراض الداخلى والخارجى (١٢) .

وقد أرتفع الانفاق العسكرى المصرى بعد حرب ١٩٦٧ إلى ١٣٠٠ مليون جنيه ويمثل ٤٠٪ من إجمالى الميزانية الجارية وصندوق الطوارىء . وليستحوذ على حوالى نصف إيرادات العملات الصعبة بالإضافة إلى ما كان يخصص له استيراده عن طريق اتفاقيات التجارة والدفع من كتلة الدول الاشتراكية .

ولقد بلغت تكاليف المجهود الحربى حتى يمكن خوض حرب أكتوبر خلال خمس سنوات من ١٩٦٨ — ١٩٧٣ ما يتراوح بين ثمانية وتسعة مليار دولار (١٣) .

ويشير تقرير معهد لندن للدراسات الاستراتيجية فى عام ١٩٨٦ بأن الانفاق العسكرى المصرى بلغ ٣٧٦٨ مليون دولار مقابل ٥٧٩٨ أنفقتهـــا إسرائيل ويؤكد التقرير أن الجيش المصرى لا يزال يعتمد فى تسليحه على الأسلحه السوفيتيه والتى نجح الخبراء العسكريون المصريون فى تطويرها وفى أطالة عمرها الافتراضى .

ويشير البعض إلى أن حجم الانفاق العسكرى لا يعبر عن الحقيقة فى دولة تأخذ بنظام التجنيد الإجبارى لامداد قواتها المسلحة بالرجال وحينما تدفع للمجندين أجرا منخفضا نسبيا ، كما هو الحال فى مصر ، فان النفقات العسكرية الفعلية تعطى مؤشراً منخفضا للحجم الحقيقى للموارد الموجهة للأغراض العسكرية .

كذلك فان التقديرات الرسمية لنفقات الدفاع الواردة بالموازنات العامة للدولة تكون منخفضة عن الواقع لأن جزءا من الانفاق العسكرى يمول من صندوق الطوارىء والذى لا يدخل ضمن بنود الموارد والاستخدامات العادية للدولة . وثانيهما أن جانبا من الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى قد يتضمن انفاقا لأغراض عسكرية ، مباشرة أو غير مباشرة ، الأمر الذى إذا أخذناه فى أعتبارنا يصبح نسبة نفقات الدفاع إلى الدخل المحلى الاجمالى فى حدود ٢٤ ٪ فى السنوات الأخيرة (١٤) .

ولقد طالب الاقتصاديون بتثبيت اعتمادات الدفاع التى تستنفذ حاليا نسبة كبيرة من الإيرادات العامة فنسبة اعتمادات الدفاع إلى الدخل القومى فى نظرهم تفوق ضعف النسب المماثلة فى الدول العظمى . بينما كان من المتوقع أن تنخفض تلك الاعتمادات بعد اتفاقية السلام (١٥) .

جدول رقم (٦) (١٦)

تطور اعتمادات الدفاع فى الانفاق الحكومى الجارى

وبالمليون جنيه

السنة	اعتمادات الدفاع	جملة الانفاق الجارى	النسبة
٦٣ / ٦٤	١٧٧	٤٩٣	٣٦
٦٦ / ٦٧	١٦٧	٦٦٤	٢٥
٧٠ / ٧١	٤٢٣	٨٩٧	٤٧
١٩٧٤	٣٤٠	٨٩٩	٣٧ر٨
١٩٧٥	٥٨٧	١٢٩٨	٤٥ر٢
١٩٧٦	٧٥٦	١٦٧٠	٤٥ر٣
١٩٧٧	٥٩٩	١٦٢٨	٣٦ر٨
١٩٧٨	٧٠٩	٢٠١٢	٣٥ر٢
١٩٧٩	٦٩٠	٢٣٧٥	٢٩ر١
٨٠ / ٨١	١٠٦٥	٦٠٧٥ر٦	١٧ر٥
٨١ / ٨٢	١٤٧٥ر٤	٧٤٣٣ر٧	١٩ر٨
٨٢ / ٨٣	١٦٨٢ر١	٨٣٥٩ر٥	٢٠ر١
٨٣ / ٨٤	٢١٢١ر١	١٠١٣٥ر١	٢٠ر٩
٨٤ / ٨٥	٢٣٩٧	١١٠٣٤ر٤	٢١ر٧

ولسنا فى وضع من الناحية الفنية العسكرية من تقدير الحجم الأمثل النفقة العسكرية . إلا أنه إذا نظرنا للباب الثانى من الموازنة العامة للدولة فاننا نجد أنه قابل لضغط الانفاق العام والعسكرى . ففى موازنة ٨٥ / ٨٦ بلغ اعتماد القوات المسلحة والأمن ٢٥٩٨ر٣ مليون جنية بمعدل نحو ٥ر٧ ٪ عن السنة السابقة وليس المطلوب بالنسبة لمثل هذا الانفاق أن نضغط الاعتمادات بقدر ما هو مطلوب من إستخدام أمثل لهذا الانفاق بما يؤدى فى النهاية إلى تهيئة وفورات دون المساس بجوهر الانفاق الذى يستهدف أمن البلاد وسلامتها ، ولكن قد يساعد هذا الضغط فى خفض العجز الصافى فى الموازنة . وقد يؤدى ذلك إلى إلغاء هذا العجز كله مع ما يصاحب ذلك من التخفيف من الضغوط التضخمية وهو مايمكن إيضاحه من الجدول السابق .

الحـــواشى :

(١) U. S., Arms control and Disarmament Agency world Military Expenditures and Arms Iransfers, 1986.

(٢) Ruth leger sivard, world Military and Social expenditures, world priorities, leesburg, Va U.S.A, 1986.

(٣) Emile Benoit, Defence and Economic Crowth in Deve loping Countries (Lexington Books, Lexington, MA, U.S.A., 1973).

(٤) Development and peace, spring 1984, Budapest.

(٥) Emile Benoit, Pisarment and world Economic Interdependence. New york, Colimbia university press, 1967.

(٦) Dan smith and Ron smith, The Etonomics of Militarism, London plate press, 1983.

Robert W. De Grasse Jr., Military Expansion and Economic Decline, New York, Councilon Economic Prior ities, 1983.

(٧) Devefopment and peace, Op. Cit P. 114.

(٨) A C D A, world Military Expenditures and transfers 1971 — 1980, washington, 1983.

(٩) A C D A, Ibid, P. 124.

(١٠) Foreign Af_airs, Summur 1986, Egypt's Crisis, American Dilemma, p. 961, paul labber.

Ivid, P. 969.

(١١)

(١٢) القيسونى — جريدة الأخبار بتاريخ ١٩٨٧/١/١٦ .

(١٣) محمد حسنين هيكل — سلسلة مقالات بأخبـار اليـــوم — فبراير ١٩٨٦ .

(١٤) ابراهيم العيسوى ، محمد على نصار : محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقتها الحـرب الغربيـة الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ ، ورقة مقدمة الى المؤتمـر العلمى السنوى الثـالث للاقتصاديين المصريين ٢٣ — ٢٥ مارس ١٩٧٨ .

(١٥) عبد الجليـل العمـرى : ذكريات اقتصادية واصـلاح المسار الاقتصادى — دار الشروق — الطبعة الأولى ١٩٨٦ — القاهرة — بيروت.

(١٦) — World Bank, Domestic, Resource Mobilization and Gorwth prospects for the 1980'S December 10, 1980 P. 158.

— Document of International Bank for Reconstruction and prospects of the A.R.E., August B, 1972. P. 51.

— Document of International Monetary Fund, July 10, 1985, P.108.